

Distr.: General
20 January 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

مشروع نص تفاوضي أعده الرئيس للأونكتاد الثالث عشر

جنيف، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

مقدمة

من أكرّا إلى الدوحة

١ (١) لقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات هائلة في الفترة التي انقضت منذ انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرّا في عام ٢٠٠٨. واستمر، في الوقت نفسه، بعض الاتجاهات التي كانت موجودة منذ فترة طويلة والتي سبق أن خضعت للمناقشة في أكرّا. وتعيد هذه التغيرات والاتجاهات معاً تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية، وتثير تحديات تجارية وإمائية جديدة. ومن هذا، بالتحديد، أن واضعي السياسات في كل مكان يبحثون عن سبل لتحقيق نتائج أكثر شمولاً وأمناً، ولتحديد المسار لعولمة محورها التنمية.

٢ (٢) ويشكل الأونكتاد الثالث عشر إسهاماً هاماً في تحقيق العولمة التي محورها التنمية بإقامة حوار بناء وبذل جهود متضافرة من قبل جميع أصحاب المصلحة لتطبيق الدروس المستفادة منذ مؤتمر أكرّا.

٣ (٣) ولهذا الروح الإيجابية أهمية بالغة لأن كل بداية تتطلب فكراً جديداً. ويرتكز الدور الذي يضطلع به الأونكتاد كحاضن لهذه الأفكار في ميدان التجارة والتنمية على وجود استعداد لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة فيه للانخراط بأسلوب بناء في التصدي للتحديات الماثلة.

٤ (٤) ولقد جاء اتفاق أكرا تعبيراً عن أفضل تقاليد الأونكتاد في اضطلاعهم بدور طليعي رائد متبعاً برنامجاً ببناءً للتجارة والتنمية ومستمسكاً بأركان عمله الثلاثة المتمثلة في تحليل السياسات، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. ولا يزال العديد من النتائج التي خلص إليها الأونكتاد الثاني عشر صالحة، ومن ثم فإن هذا المؤتمر يعيد تأكيدها. بيد أن العالم قد تغير ويجب على الأونكتاد أن يواكب هذا التغيير. ولذلك فإن هذا المؤتمر ينطلق من اتفاق أكرا وينظر إلى ما هو أبعد منه لكي يتسنى للأونكتاد تدعيم دوره وتأثيره الإنمائيين.

٥ (٥) وهناك تحديات كثيرة بعضها ناشئ وبعضها الآخر مستمر ولا يتسنى إخضاعه لحلول سياساتية واضحة. ومع ذلك، فخلف الصعوبات التي تكمن بإمكانات ظهور اقتصاد عالمي أقوى قادر، من خلال مزيج رشيد من مساعي تنظيم المشاريع والسياسات الذكية والتعاون الفعال، على أن يأتي بنتائج التنمية المستدامة والشاملة الحقيقية.

٦ (٦) وقد أدت الأزمة المالية التي حدثت بعد فترة وجيزة من مؤتمر أكرا إلى حدوث أول انكماش يتعرض له الاقتصاد العالمي منذ فترة الثلاثينات من القرن الماضي. ورغم أن هذه الأزمة قد نشأت أصلاً في البلدان المتقدمة، فقد كان انتشارها سريعاً جداً من جراء الحركات المعاكسة للتدفقات المالية وتدفقات التجارة والاستثمار. ولم تكن أشد بلدان العالم فقراً بمنأى عن الأزمة. وعلى الرغم من الجهود السياساتية المنسقة التي بذلتها الاقتصادات الرئيسية، المتقدمة منها والنامية، لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً.

٧ (٦) ويتمثل التحدي الأول في إعادة ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة. وقد أظهرت الأزمة أن جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، يمكن أن تتكبد تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة إذا تُرك للأسواق المالية أمر تنظيم نفسها. ولذلك فإن نطاق الأزمة ومداه واستمرارها هي أمور تتطلب إعادة التفكير في مبادئ التنمية وقيمتها وما يلازمها من التدابير السياساتية السليمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ضماناً لتطور الجانبين المالي والإنتاجي من جوانب الاقتصاد بأسلوب يدعم فيه كل منهما الآخر وبطريقة متناسقة.

٨ (٧) ويتمثل التحدي الثاني، الذي يُحتمل أن يكون أكثر صعوبة، في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. فقد أثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية مسألتي الجوع وانعدام الأمن الغذائي خلال الأونكتاد الثاني عشر وما زال يشكل منذئذ مصدر اضطراب اجتماعي وسياسي خطير في عدد من البلدان. ولا يزال مليار شخص على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويحدث تقلب أسعار الأغذية في اتجاه تصاعدي نتيجة لقوى اقتصادية رئيسية وكذلك لتزايد "أمولة" أسواق السلع الأساسية. وتشكل زيادة استقرار أسعار المواد الغذائية عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الغذائي. إلا أن التحدي الذي يكمن خلف ذلك يتمثل في النهوض بالتنمية الزراعية وتوزيع الأغذية وزيادة الغلة من خلال رفع مستويات الاستثمار والتقدم التكنولوجي الذي تُجنى فوائده على نطاق واسع.

٩ (٨) وثمة تحدٍ ثالث قد نشأ فيما يتعلق بالزيادات القوية التي شهدتها أسعار الطاقة، وهو تحدٍ يثير، بأسلوب مماثل لتقلب أسعار الأغذية، مسألة انعدام أمن الطاقة. إذ لا يزال يتعين بناء الجزء الأعظم من الهياكل الأساسية للطاقة في العديد من البلدان النامية، وهذا يعني أن إمدادات خدمات الطاقة لا تزال ناقصة ومكلفة، مما يحرم ما يقدر بملياري شخص من إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. ولا بد من سد هذه الفجوة من أجل بناء مسارات تنمية شاملة للجميع.

١٠ (٩) أما التحدي الرابع، ولعله أكثر التحديات تهديداً، فهو تغيّر المناخ. والذي يُبرز ما تتسم به معالجة هذه المشكلة من إلحاح هو التزايد المستمر في انبعاثات غازات الدفيئة، حتى مع تباطؤ الاقتصاد العالمي. فقد أصبح ارتفاع درجات الحرارة يهدد بالفعل الأرواح وسبل الرزق في بعض البلدان النامية. كما أن الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وهي ليست جميعها مرتبطة بتغير المناخ، قد أخذت تزيد من الهواجس المتعلقة بتفاقم حالة انعدام الأمن البيئي في البلدان كافة، وبخاصة في أشدها فقراً وضعفاً.

١١ - ويضاف إلى ذلك أن هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة لا تزال تستلزم حلولاً دائمة يجب تناولها بطريقة شمولية.

١٢ (١١) وسيطلب التصدي لكل من هذه المخاطر منفردة التزامات بحجم ضخم من الموارد وجهوداً على مستوى السياسات. غير أن ما بات واضحاً على نحو متزايد منذ مؤتمر أكرا هو أن هذه التحديات مترابطة ارتباطاً وثيقاً وأنه سيتعين التصدي لها معاً. وهذا يُبرز أهمية الحوكمة الفعالة، على المستويات كافة، للتصدي للتحديات التي يطرحها عالم اليوم المترابط.

١٣ (١٠) لقد أدى اتجاه قوى نحو الارتفاع في مستويات انعدام المساواة إلى صعوبات واجهت الجهود التي بُذلت لتعزيز الحوكمة في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء. ولهذا الاتجاه أبعاد كثيرة تضاف فيها فجوات الدخل المتزايدة إلى مصادر التمييز وانعدام المساواة بسبب نوع الجنس والأصل العرقي والانتماء الإقليمي وغيرها، مما يطرح تحدياً مباشراً على التنمية الشاملة والمستدامة. كما أنه يقوض الثقة والشعور بالتضامن، وهما أمران أساسيان للتوصل إلى حلول تقوم على التعاون، ولا سيما على المستوى العالمي.

١٤ (١٢) وإذا استمرت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت بحدة أكبر منذ الأونكتاد الثاني عشر، وإذا ظل الانتعاش الاقتصادي هشاً، فسيكون هناك خطر حقيقي يتمثل في حدوث تراجع سياسي قد يقضي على الفوائد الناشئة عن اقتصاد عالمي أكثر انفتاحاً ويفضي إلى تقويض الانجازات والإصلاحات التي حققتها عملية التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني. ومما لا شك فيه أن العبء الناجم عن قلب اتجاه التكامل الاقتصادي الدولي سيكون أشد ما يكون على أولئك الأقل قدرة على تحمله، ولكن الضرر سيلحق بجميع البلدان والمجتمعات.

١٥ (١٣) ولذلك فإن تجنب حدوث ردة في مواجهة العولمة، وإيجاد حلول دائمة للاختلالات التي تهدد التنمية المستدامة والشاملة للجميع، سيتطلبان اتخاذ تدابير وإجراءات جماعية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبوسع المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام المبادرة بإرساء المبادئ والشراكات والأولويات لعولمة محورها التنمية. والقيام بذلك يمكن أن يشكل بداية جديدة للعمل المتعدد الأطراف بصفة عامة، وللتعاون الإنمائي بصفة خاصة.

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

ألف - تحليل السياسات

١٦ (١٤) تبين العولمة تزايد الترابط بين الدول من خلال تزايد تدفقات التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود. وما برح الحد من الحواجز الاقتصادية والتقنية والجغرافية والثقافية يمثل سمة عريضة من سمات التقدم البشري. بيد أن كيفية الجمع بين هذه العناصر وتأثيراتها على إمكانيات التنمية قد تغيرت على مر الزمن. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الفوائد والمخاطر والتحديات المتصلة بالعولمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع السريع للأسواق المالية الدولية.

١٧ (١٥) وتشكل الأسواق المالية الفعالة عاملاً من العوامل الرئيسية للنمو والتنمية المستدامين. غير أنه يمكن أن تظهر مشاكل عندما تصبح هذه الأسواق منفصلة عن احتياجات الاقتصاد الحقيقية ويبدو أن هذا الانفصال المتزايد يشكل واحداً من الأسباب الرئيسية التي جعلت نمط النمو والتنمية، في السنوات الأخيرة وفي العديد من البلدان، نمطاً غير شامل ولا مستدام.

١٨ (١٦) ومن التحديات الرئيسية التي تواجه إقامة عولمة يتزايد ارتكازها على محور التنمية كفاءة وضع التمويل مرة أخرى في خدمة إقامة الاقتصاد المنتج. وسيطلب القيام بذلك اعتماد نهج أكثر ابتكاراً إزاء استراتيجية التنمية. فالإبقاء على نهج "العمل كالمعتاد" ليس خياراً من الخيارات الممكنة لاستعادة توازن الاقتصاد العالمي في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة وعادلة. ويجب أن تكون النهج الابتكارية مكيفة مع الاحتياجات والظروف المحلية، كما يجب أن تضمن لوضعي السياسات توافر ما يحتاجون إليه من حيز لاكتشاف ما هو ناجع في ظل احتياجات وظروف معينة.

١٩ (١٧) ويجب أن تكون استراتيجيات التنمية الجديدة شاملة وأن تُصمم بحيث تلبى الاحتياجات البشرية. فللناس في كل مكان احتياجات وتطلعات متشابهة إلى حد بعيد، بما في ذلك الحاجة إلى عمل لائق، وبيت آمن، وبيئة سليمة، ومستقبل أفضل لأطفالهم، وحكومة تستجيب لهم. وبما أن هذه الغايات مترابطة ارتباطاً وثيقاً، فإن استراتيجيات التنمية ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل. ومن غير المحتمل أن تظهر الخيارات السياساتية المنشودة إذا ما نُظِر

إلى الأسواق المالية بمعزل عن التجارة أو الإنتاج، وإلى أداء الاقتصاد الكلي بمعزل عن سلوك الشركات والأسر المعيشية، أو إلى المجال الاقتصادي بمعزل عن المجالين الاجتماعي والبيئي.

٢٠ (١٨) وسوف يتعين إعمال استراتيجيات التنمية المبتكرة عن طريق إقامة شركات إنمائية جديدة. وتستطيع هذه الشركات أن تعتمد على قواعد الأسواق وسلوكها. غير أنه لا بد من الاستعانة بشعور قوي بالثقة والتضامن فيما بين الجهات المعنية من أجل بناء هذه الشركات على أسس أوسع.

٢١ (١٩) وعلى المستوى المحلي، يظل دور الدولة دوراً أساسياً في إقامة شركات إنمائية مناسبة تجمع بين القطاعين الخاص والعام، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والدائنين والمقترضين، والمنتجين المحليين والأجانب، وغيرهم. ولهذا الغاية، يجب على الدول أن تبلور رؤية إنمائية متسقة وأن تصوغ ميثاقاً قوياً عبر مختلف الفئات الاجتماعية.

٢٢ (٢٠) وينبغي أن تكون دولة القرن الحادي والعشرين الإنمائية جهة فاعلة عملية واستباقية تمكن القطاع الخاص وتكمله. ولكن لها أيضاً دوراً مستقلاً يصحح إخفاقات السوق ويحدد الأولويات الوطنية. ومثلما أثبتت التجربة أن سياسة التنمية التي توجهها الحكومة دون إيلاء اعتبار لقوى السوق يمكن أن تفضي إلى عدم الكفاءة وإساءة تخصيص الموارد، فقد تعلمنا في السنوات الأخيرة كذلك أنه إذا لم تهيم الحكومة بيئة تمكينية منظمة تنظيمياً ملائماً، فإن تلك القوى نفسها يمكن أن تسفر عن تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة بل إنها يمكن أن تقوض السيادة الوطنية.

٢٣ (٢١) وقد أقيمت الدول الإنمائية الناجحة حول هياكل التشاور والمساءلة والشفافية والتعلم. وساعدت هذه الهياكل في تهيم بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، بيئة فيها تُكفل حقوق الملكية وتتوافر قوى المنافسة الشديدة والتزام بالاستثمارات الطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري. وهذه عناصر أساسية للحكومة الاقتصادية الرشيدة. كما أن البلدان الناجحة اعتمدت استراتيجيات معززة للنمو شملت دعم الدولة النشاط لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية، ووضع معايير أداء واضحة لمتلقي الدعم المقدم من الدولة، وتعزيز الحوار مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، وإتاحة الحيز اللازم للنظر في خيارات سياساتية تتوافق مع الاحتياجات والقدرات المحلية.

٢٤ (٢٢) وفي حين أن التركيز على الاستثمار يعني الاهتمام بتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك لتلبية احتياجات القطاع العام، فإنه يمثل أيضاً أداة للتذكير بأن مصادر التمويل الخارجي الميسرة والموثوقة تظل تمثل عاملاً مقيّداً للنمو والتنمية في العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

٢٥ (٢٣) ويظل التصنيع يشكل أولوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية والعديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لأنه يعزز التحول الهيكلي الإيجابي ويُنشئ روابط دعم

متبادل بين الاستثمار والإنتاجية والعمالة والدخل. وهذه الروابط ليست ثابتة. ولذلك يجب على واضعي السياسات أن يظلوا متنبهين للمشاكل التي يمكن أن تصحب التحول الهيكلي، وينبغي لهم أن يعوا ما ينشأ من فرص وتحديات جديدة، خصوصاً في سياق عالمي متغير. ويُضاف إلى ذلك أن التنويع الاقتصادي لا يتعلق بالتنمية الصناعية وحدها. ويتعين على واضعي السياسات أيضاً التركيز على الروابط داخل القطاعات وفيما بينها، بما في ذلك في الاقتصاد الريفي الذي يظل يشكل عنصراً أساسياً لتحقيق نتائج مستدامة وشاملة في العديد من البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. ولا بد أيضاً من تنمية قطاع الخدمات لتشجيع التنوع، ولتوليد الدخل والصادرات والعمالة، فضلاً عن الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. كما أن هذا القطاع يُظهر قدرة نسبية على مقاومة الأزمات من حيث المُخرَج والتجارة.

٢٦ (٢٤) ويمكن للنمو الاقتصادي السريع أن يُسهّل إدارة التعديلات المرتبطة بالتحول الهيكلي. إلا أنه من غير المحتمل أن يؤدي التركيز الحصري على النمو إلى تحقيق نتائج شاملة. ويستطيع خفض عدم المساواة إلى الحد الأدنى، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وفيما بين مناطق البلد أن يسهم في عملية تنمية أكثر سلاسة وقدرة على التنبؤ. كما أن الناس يحتاجون إلى مستويات ملائمة من الحماية من الصدمات والأزمات التي كثيراً ما تصحب النمو السريع والتقدم في اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحاً وتكاملاً. ولا يمكن تحديد التوازن بين النمو والعدالة والحماية الاجتماعية إلا في ضوء الظروف والضغوط المحلية.

٢٧ (٢٥) وبالنظر إلى أن التنمية تمثل، أولاً وقبل كل شيء، مشروعاً وطنياً، فإن البلدان النامية تقر بأنها المسؤولة في المقام الأول عن تحسين مستويات معيشة وأمن جميع شعوبها. إلا أن هذه الجهود المبذولة، في عالم مترابط على نحو متزايد، يمكن أن تُعوق أو تُعزز تبعاً لمدى قوة الدعم والتعاون الدوليين والغرض منهما. وتشكل إقامة التوازن السليم بين التعهدات والالتزامات الدولية من جهة، وإتاحة حيز كاف لاختيار السياسات من أجل السعي لبلوغ هذه الأهداف من جهة ثانية، تحدياً مستمراً في عالم يسير على طريق العولمة.

٢٨ (٢٦) ولن يكون من الممكن استعادة توازن الاقتصاد العالمي والتعجيل بعملية التنمية لصالح الجميع إلا في سياق اقتصاد عالمي يسير في اتجاه النمو. ويكون التعاون فيما بين الدول ضرورياً إذا كان لا بد من التصدي للفتوحات والاختلالات العالمية القائمة بواسطة حلول توسعية وشاملة. كما أن لوجود شراكات أقوى أهميته للاستفادة الكاملة من الفرص السائحة في عالم يسير على طريق العولمة.

٢٩ (٢٧) ويتوقف التعاون المتعدد الأطراف الفعال على الدعم المقدم إلى نطاق من المؤسسات الدولية التي نشأت في خلال العقود الست الماضية أو أكثر. غير أنه مع التطلع إلى المستقبل، وفي ضوء التغيرات الجارية في الاقتصاد العالمي، سيتطلب ضمان وجود هذه المؤسسات في الأماكن المناسبة للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين صوتاً أعلى للبلدان النامية في المسائل المتصلة بالحوكمة العالمية.

باء - دور الأونكتاد

٣٠ (١١٩) يُعيد الأونكتاد الثالث عشر تأكيد الولاية الأساسية لهذه المنظمة، كما حُددت في عام ١٩٦٤، ليكون بمثابة صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ومن أجل ضمان الاستمرارية في عمل الأونكتاد، يستند توافق آراء الدوحة إلى اتفاق أكرأ ويعيد تأكيد دوره في توجيه عمل الأونكتاد. واعترافاً بأن العالم قد تغير من نواح عديدة منذ الأونكتاد الثاني عشر، يقدم المؤتمر إرشادات محدثة لعمل الأونكتاد من خلال أركان عمله الثلاثة، من أجل تعزيز الدور والتأثير الإنمائيين لهذه المؤسسة، بما في ذلك عن طريق إدراج الدروس المستفادة ومعالجة واقع الأوضاع العالمية التي تغيرت منذ المؤتمر السابق.

٣١ (١١٢) والمزيج الدينامي الذي يجمع بين الحقائق الجديدة والأهمية المستمرة للأمم المتحدة يُبرز أهمية الأونكتاد كمؤسسة أدرجت مسألة الترابط منذ أمد بعيد في صلب نهجها المتكامل إزاء التجارة والتنمية وكمحفل قيم للحوار المتواصل والشامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والأونكتاد يتيح بحث الأفكار وبناء توافق في الآراء حولها، الأمر الذي يمكن أن يُسهّم بدوره في المداولات التي تجري في محافل ومؤسسات أخرى ذات صلة. وهذا الدور الذي يؤديه الأونكتاد كمحفل لإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة وبناءة ينبغي أن يُشجّع ويُطوّر، خاصة بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه المجتمع العالمي، والفرص المتاحة لجميع البلدان لمعالجة الشواغل الإنمائية المستمرة والناشئة.

٣٢ (١١٣) وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يواصل، من خلال أركان عمله الثلاثة، الاضطلاع بدوره في تعزيز توافق الآراء على المستوى العالمي في مجال التنمية، بما في ذلك عن طريق مساهماته في المتابعة والتنفيذ المتكاملين لمختلف مؤتمرات وقيّم الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وفي تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥ وما بعده. غير أنه من المهم الاعتراف بأنه ما من مؤسسة تتحدر وحدها الحلول الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة.

٣٣ (١١٤) ويكتسي تعظيم مساهمة أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في العمل الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة في مجال التنمية أهمية مضافة في هذا المنعطف التاريخي الذي يُشدّد فيه على الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية وإلى الحوكمة الرشيدة في جميع الأوقات، خصوصاً في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، ثمة مجال رئيسي يحتاج إلى اهتمام مستمر، بما في ذلك في سياق مختلف العمليات المتصلة بالتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهو مجال يتمثل في معالجة حالة الضعف التي يعاني منها العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الهشة والصغيرة والضعيفة هيكلية. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار الانتقال من الاقتصادات القائمة على التخطيط

المركزي في بلدان عديدة، لا بد أيضاً من التصدي لما تواجهه من تحديات محددة في التجارة والتنمية في سياق الأجزاء ذات الصلة من برنامج عمل الأونكتاد.

٣٤ (١١٧) وسينصب تركيز المجتمع الدولي على مدى السنوات القادمة على الجهد العالمي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو ٢٠+). ويمكن للأونكتاد أن يسهم عن طريق معالجة الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على تغير المناخ والاقتصاد الأخضر الناشئ، ولا سيما عن طريق دعم وتمكين البلدان النامية في ما تبذله من جهود للتصدي للتأثير الاقتصادي السلبي لتغير المناخ في تحقيق أهدافها الإنمائية.

٣٥ (١١٨) وتلتقي هذه العمليات جميعها عند هدف تلبية الحاجة الأوسع لضمان أن يكون النظام الاقتصادي العالمي نظاماً ناجحاً بالنسبة للتنمية. ويمكن للأونكتاد أن يسهم، بما لديه من خبرة وأفكار، في العمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى قدرة الأونكتاد وولايته المتمثلة في طرح الأفكار التي يمكن أن تسهم في تعزيز تماسك النظم، كما يمكنه أن يساعد في بناء توافق آراء جديد بشأن التنمية الاقتصادية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - الموضوع الفرعي ١ - تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

ألف - تحليل السياسات

٣٦ (٢٨) لقد استطاعت أغلبية البلدان النامية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد فعلت هذه البلدان ذلك في ظل نمو عالمي متقلب وأزمات اقتصادية متزايدة، وفجوات متسعة في الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها.

٣٧ - وقد واكبت هذه الجهود في حالات عديدة زيادة في تدفقات التجارة والاستثمار ورأس المال، على الرغم من أن هذه التدفقات ظلت متركزة بشدة في مجموعة مختارة من الاقتصادات والمناطق. وعلاوة على ذلك، تطورت المكونات المختلفة للعولمة بوتيرة غير متساوية؛ وأدت تدفقات رؤوس الأموال دوراً بارزاً للغاية في تشكيل عملية العولمة المعاصرة.

٣٨ (٢٩) وأدى رفع الضوابط التنظيمية في القطاع المالي، خصوصاً منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي، إلى تشجيع حدوث زيادة حادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وأتاحت هذه التدفقات لبعض البلدان النامية التحرر من قبضة القيود المتعلقة بالمدخرات وميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية التي حدثت في حالات عديدة من أفاق النمو في هذه البلدان. غير أن هذه التدفقات كانت في أحيان كثيرة مسيرة بقوة للاتجاهات الدورية، واتسمت بطابع المضاربة

وارتبطت بمنتجات مالية "مبتكرة" منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية في القطاع الحقيقي من الاقتصاد. وقد كان في الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً ما يُذكر بأن التنظيم الفعال ضروري لتأمين أسواق مستقرة ولتحقيق التوازن المرجو بين الأسواق المالية وسائر مكونات الاقتصاد.

٣٩ (٣٠) وفي ضوء هذه التطورات، ثمة حاجة ملحة لإجراء إصلاح جوهري للبنية المالية والاقتصادية الدولية لتمكينها على نحو أفضل من منع حدوث قصور في الأداء المالي والاقتصادي، والنهوض بالتنمية على نحو فعال، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وبخاصة احتياجات البلدان النامية.

٤٠ (٣١) وهذا يتطلب زيادة التعاون والاتساق بين المؤسسات التجارية والنقدية والمالية والاجتماعية والبيئية سعياً إلى تشجيع نهج للتنمية يقوم على أسس الإنصاف والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية والاستدامة البيئية.

٤١ (٣٢) والنمو الاقتصادي القوي والمستمر يتطلب وجود قطاع خاص مزدهر يتميز بميل قوي نحو إعادة استثمار أرباحه استثماراً منتجاً. ويتطلب توفر البيئة الاقتصادية التمكينية، في جملة ما يتطلبه، وجود إطار للسياسات المالية والاقتصادية يتميز بالكفاءة، وتمويل للقطاع العام وإدارة له يتسمان بالسلامة والشفافية، ونظام ضريبي عادل وفعال، وبيئة شركات تشجع تنظيم المشاريع الإنتاجية.

٤٢ (٣٣ و ٣٤) ولقد سار تنفيذ برنامج الإصلاح في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيراً بطيئاً، وهو لا يزال ناقصاً. وبظل هناك خطر كبير في حدوث أزمات جديدة، إلى جانب التهديد بانتشاره عبر الأسواق والبلدان. ولذلك يظل من الضروري الحتمية بالنسبة للمجتمع الدولي تناول العناصر غير المنجزة من برنامج الإصلاح العالمي على نحو أكثر فعالية وقوة مما كان عليه الحال حتى الآن. ومن المهم إذن في هذا الشأن معالجة المشاكل البنوية الكامنة في النظام الاقتصادي الدولي لجعله يعمل بمزيد من الفعالية من أجل التنمية.

٤٣ (٣٥) وقد انصبت النقاشات التي دارت مؤخراً حول إصلاح النظام النقدي الدولي، بصورة رئيسية، على الأعراض بدلاً من معالجة المشاكل البنوية الأساسية الكامنة. وبصفة خاصة، تعكس جوانب الضعف التي تعترى نظم أسعار الصرف الحالية درجة عالية من عدم الترابط بين سلوك الأسواق المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية. وهذا يشكل مصدراً لاختلالات الحسابات الجارية التي لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها، والتشوهات في تخصيص عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، وعدم الاستقرار المالي المحلي. ويسبب انعدام اليقين المتزايد الناتج عن ذلك ضرراً للاقتصاد المنتج، بما في ذلك النظم الدولية للتجارة والإنتاج.

٤٤ (٣٦) ويتطلب وجود نظام تجاري موجه نحو التنمية تؤدي فيه التجارة دور المحرك الحقيقي للنمو الشامل أن يكون هناك نظام متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف ويكون قائماً على الحقوق. إلا أن الاندماج الفعال والمنصف للبلدان النامية وأقل

البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف هو أمر لم يتحقق بعد. وعلاوة على ذلك، ففي ظل الظروف الاقتصادية المضطربة، تظل الحماية تشكل خطراً، ولذلك فإن ثمة تحدياً فورياً يتمثل في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون معززاً ومستداماً وشاملاً للجميع وقادراً على التكيف مع التغيرات.

٤٥ (٣٧ و ٣٨) وثمة حاجة ملحة لزيادة الاتساق بين النظامين التجاري والمالي الدوليين. ففي ظل "النظام" الحالي، تسعىفرادى البلدان إلى إيجاد حلول مؤقتة ومخصصة لتجنب عدم اتساق أسعار صرف العملات. وتشمل هذه الحلول التدخل من جانب واحد في أسواق العملات وفرض ضريبة على التدفقات الداخلة القصيرة الأجل، وفرض ضوابط احترازية على رؤوس الأموال. إلا أن تصميم النظام النقدي العالمي تصميماً أفضل ينبغي أن يتجاوز التدابير المؤقتة. بل إن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير منهجية، تشمل تدابير تثبيت تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل المزعزعة للاستقرار، لمنع المضاربة وسلوك "الانسحاق وراء القطيع" من الهيمنة على تحركات أسعار الصرف وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي.

٤٦ (٣٩) ومرة أخرى تحتل أسعار السلع الأساسية مكان الصدارة في جدول أعمال التنمية. ولقد كان الراجح الذي شهدته الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨ الأبرز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ويبدو أن اتجاهه لم ينقلب إلا لفترة وجيزة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ومنذ صيف عام ٢٠١٠، استعادت أسعار العديد من السلع الأساسية، بما فيها بعض أسعار المنتجات الزراعية، اتجاهها التصاعدي بل إن البعض منها قد سجل مستويات ذروة جديدة في منتصف عام ٢٠١١.

٤٧ (٤٠) وقد أدت طفرة الأسعار إلى تحسن وضع البلدان المصدرة للسلع الأساسية وإلى إحياء الدور المحتمل لإيرادات السلع الأساسية في الإسهام في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. إلا أن بعض التحديات القديمة لا تزال قائمة، بما في ذلك تحدي توليد الفائض لأغراض تحقيق النمو المستمر والتنويع الاقتصادي والحد من الفقر.

٤٨ (٤١) ومنذ عام ٢٠٠٨، كان لارتفاع وتقلب أسعار الأغذية والطاقة تأثير على مصادر رزق مئات الملايين من المواطنين الفقراء، خصوصاً في البلدان النامية. وثمة عامل رئيسي في حركات الأسعار هذه يتمثل في تزايد مشاركة المستثمرين الماليين في تجارة السلع الأساسية بدوافع محض مالية - "أمولة تجارة السلع الأساسية" - وكثيراً ما كان يستند ذلك إلى حسابات تتعلق بالمضاربة. وهذه مسألة تحتاج إلى تحليل دقيق وإلى سياسات شاملة وملائمة وإجراءات عاجلة.

٤٩ (٤٢) وثمة تحدٍ رئيسي يواجهه واضعي السياسات يتمثل في تحديد سياسات ابتكارية ومتسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الحد من تقلب أسعار السلع الأساسية. ويلزم بذل جهود جديدة لتعزيز التعاون بين المنتجين والمستهلكين، وزيادة الشفافية،

وتشديد الضوابط التنظيمية لنشاط المشاركين في الأسواق المالية، وتزويد مراقبي الأسواق بالأدوات اللازمة لاحتواء تأثير المضاربة المفرطة على الأسعار.

٥٠ (٤٣) وتؤدي القدرة على تحمل أعباء الديون دوراً هاماً في ضمان وتعزيز التنمية الاقتصادية. فقبل بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استطاعت بلدان نامية عديدة أن تحفض تخفيضاً حاداً النسبة الإجمالية لديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، كما أحرزت تقدماً في اتجاه إعادة هيكلة ديونها العامة عن طريق الاقتراض المحلي بقدر أكبر نسبياً، والتحول متى أمكن إلى الاقتراض بشروط ميسرة.

٥١ (٤٤) وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحالة "الكساد الكبير" إلى حدوث تدهور كبير في حسابات القطاع العام، حيث إن اتجاه القطاع الخاص نحو خفض ديونه قد دفع الحكومات إلى التدخل من أجل تحقيق استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد الحقيقي. وفي بعض البلدان النامية، تأثرت الحسابات المالية أيضاً تأثراً شديداً بتقلب أسعار السلع الأساسية وارتفاع فروق أسعار الفائدة على الدين العام. ولا يزال حيز التحرك المالي في العديد من البلدان النامية مقيداً بشدة، ولا يزال عدد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً يعاني من ضائقة الديون.

٥٢ (٤٥) ويجب اتخاذ خطوات إضافية للتخفيف من وطأة الأزمات المالية والاقتصادية والحد من كلفتها في البلدان النامية. ويلزم الأخذ بنهج جديدة لتحسين إدارة الديون الخارجية. وينبغي أن يكون إنشاء آليات للمساعدة على منع وقوع أزمات الديون وإيجاد حل أفضل لها عند حدوثها من البنود ذات الأولوية على جدول الأعمال الدولي.

٥٣ (٤٦) ويمكن لمبادئ الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين أن تؤدي دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى تفادي الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة والشديدة، وتعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. وإلى جانب الجهود المستمرة لتعزيز تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، يمكن لهذه المبادئ أن تفضي أيضاً إلى استحداث قواعد وممارسات فضلى فيما يتعلق بالإقراض والاقتراض السياديين. كما أن إجراءات إعادة التفاوض على الديون بصورة منتظمة، وهي إجراءات من شأنها أن تساعد البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها وتوفير آليات لتيسير إعادة الهيكلة المنصفة والسريعة للديون عند اللزوم، تستحق إيلاءها مزيداً من الاهتمام كجزء من بنية معززة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالديون.

٥٤ (٤٧) ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية توفر مصدراً هاماً من مصادر المساعدة والتمويل لصالح العديد من البلدان النامية، خصوصاً تلك البلدان ذات الوصول المقيد إلى الأسواق المالية. وينبغي ألا تُستخدم قيود الميزانية في الاقتصادات المتقدمة لتبرير تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. فالتراجع عن المساعدة وعن التضامن العالمي في وقت لا يزال فيه من غير المحتمل أن تحقق بلدان نامية عديدة الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتظل معرضة للصدمة الخارجية الكبيرة، إنما يشكل سياسة قصيرة النظر. ينبغي إذن للجهات المانحة أن

تواصل السعي إلى زيادة مساهماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حسبما أُعيد تأكيده في مؤتمر قمة الألفية.

٥٥ (٤٨ و ٤٩ و ٥٠) وينبغي لإصلاحات البنية الاقتصادية الدولية أن تكمل وتدعم الجهود المحلية الرامية إلى خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق نتائج أشمل. وتتطلب هذه الجهود زيادة الطلب المحلي كمحرك للنمو. وتكون احتمالات زيادة الطلب المحلي وتوليد فرص العمل أكبر عندما توزع مكاسب الإنتاجية بمزيد من العدالة بين اليد العاملة ورأس المال. وتدل التجربة، كما هو متوقع، على أن ارتفاع الطلب، وليس تخفيض تكاليف وحدة العمل، هو الذي يحرك الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الجديدة أو المعززة. فهذا الاستثمار يشكل شرطاً مسبقاً، في العديد من البلدان النامية، لاستيعاب فائض العمل في أنشطة إنتاجية جديدة.

٥٦ (٥٢) ويتطلب أي إطار سياساتي داعم أنظمة فعالة لسوق العمل ومعدلات منخفضة لأسعار الفائدة الحقيقية، مما يوفر أوضاع تمويل مواتية للاستثمار في رأس المال الثابت. وفي حين أنه يتعين احتواء الضغوط التضخمية، يجب أيضاً أن تراعى السياسات النقدية والمالية شواغل اقتصادية كلية أوسع نطاقاً. وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، عمدت حكومات عديدة إلى انتهاج سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية ترمي إلى تثبيت الطلب الكلي ودعم التوظيف. ويمكن للمبادئ التي تستند إليها قرارات السياسة العامة هذه أن تشكل أساساً للأخذ بنهج مُعدّل إزاء السياسة المالية.

٥٧ (٥١) وبالإضافة إلى السياسات المتعلقة بالأجور والعمالة النظامية، يلزم أيضاً اعتماد تدابير لتلبية احتياجات العمال غير النظاميين، والعاطلين عن العمل، وأصحاب المعاشات التقاعدية. وقد ثبت أن هذه التدابير تمثل أدوات هامة لتحسين سبل رزق الفئات الاجتماعية المهمشة أو الضعيفة.

٥٨ (٥٣) ويمكن للتعاون الإقليمي أن يدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، وأن يحد من جوانب الهشاشة الخارجية وأن يسدّ، في بعض الحالات، الثغرات القائمة التي تعترى نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي. ومن خلال تعميق التكامل الاقتصادي، يمكن إقامة سلسلة من الروابط ذات الفوائد المتبادلة عبر الاقتصادات على مستويات مختلفة من التنمية داخل منطقة جغرافية معينة.

٥٩ (٥٥) ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايداً في الاهتمام بالتعاون المالي والنقدي فيما بين البلدان النامية كطريقة لتحسين إدارة التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة، ولا سيما من أجل التعامل مع المخاطر الناشئة عن التدفقات القصيرة الأجل القائمة على المضاربة.

٦٠ (٥٦) وبالإضافة إلى توفير آلية دفاعية فعالة للحماية من الصدمات ومن مخاطر الإصابة بالعدوى، يمكن للتعاون النقدي والمالي الإقليمي أيضاً أن يساعد في تعزيز التنمية والتعجيل بها. وهذا يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة ويستخدم أدوات مختلفة، بما في ذلك توفير

التمويل الطويل الأجل للبلدان المشاركة عن طريق مصارف التنمية الإقليمية وإنشاء أسواق رأسمالية إقليمية، فضلاً عن استخدام العملات المحلية وآليات المقاصة الإقليمية لتيسير مدفوعات التجارة داخل الأقاليم والتمويل القصير الأجل للبلدان التي تواجه مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك، يمكن للترتيبات الإقليمية لإدارة أسعار الصرف فيما بين البلدان الأعضاء أن تشكل عنصراً هاماً في عملية إنشاء سوق مشتركة.

٦١ (٥٤) وبالإضافة إلى توسيع التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها وتدفعات رأس المال، ينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تستقصي المجالات الابتكارية لصنع السياسة العامة على المستوى الإقليمي التي يمكن أن تدعم تنوع اقتصاداتها. وهذا يمكن أن يتخذ، مثلاً، شكل المشاريع الصناعية والأنشطة المشتركة في مجالات البحث والتطوير، وتوليد المعرفة ونشر المعلومات.

٦٢ (٥٧) وبالنظر إلى خطورة الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، من الضروري مواصلة إجراء حوار سياساتي مكثف بشأن الإصلاحات المرتقبة على المستويات كافة. فواقع الأوضاع العالمية يمكن أن يدفع إلى العودة إلى الحماية والعمل الأحادي الجانب في المجال الاقتصادي. ولذلك فإن ثمة حاجة ملحة لاستجابات تدخل في صميم القضايا المطروحة وتحاول بناء توافق آراء جديد يجعل من التنمية والتقارب والاستقرار الأهداف الشاملة للتعاون. وتمثل المهمة التي يتعين الاضطلاع بها في مهينة بيئة تمكينية قادرة على دعم النمو والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ينبغي أن يوفر أيضاً حيزاً لاختيار السياسات اللازمة للبلدان النامية لكي تنتهج سياسات إنمائية متكاملة ومتحكم بها وطنياً بحيث تؤدي هذه السياسات بدورها إلى إقامة شراكة عالمية أكثر فعالية من أجل التنمية.

باء - دور الأونكتاد

٦٣ (١٢٠) لدى مساعدة البلدان على زيادة إمكاناتها الإنمائية إلى أقصى حد، ينبغي للأونكتاد أن يطرح أفكاراً وخيارات على صعيد السياسة العامة من أجل الإسهام في النمو المتسارع والتنمية المستدامة والشاملة. وبصفة خاصة، ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً حاسماً في تحليل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة وعرض الحلول لمعالجتها. وينبغي أن يتناول برنامج عمل الأونكتاد ما يلي:

(أ) الكيفية التي يمكن بها للعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات المحلية أن تحسن البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لعملية تنمية شاملة ومستدامة وأن يكفل استفادة جميع الناس، وبخاصة الفقراء والضعفاء، من النمو والتنمية الاقتصادية؛

(ب) الأسباب الجذرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها، وأن يخلص إلى استنتاجات تساعد في منع تكرار هذه الأزمة في المستقبل. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل إجراء بحوثه وتحليلاته المتعلقة بالنظام المالي والنقدي الدولي، وتقلب أسعار السلع الأساسية،

وينبغي له أن يقترح توصيات لمعالجة المشاكل التي تواجهها في الأسواق المالية والتي تؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، وإلى حدوث تشوهات في التجارة الدولية، وإلى تزايد مستويات الفقر وعدم المساواة. وينبغي للأونكتاد أن ينظر، ضمن مجالات اختصاصه، في الحاجة إلى تحسين اتساق وإدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، بما في ذلك مشاركة البلدان النامية على نحو أكثر فعالية؛

(ج) كيفية معالجة قضايا الديون والتمويل بطريقة شاملة، والمساهمة بذلك في العملية المتعددة الأطراف، بطرق منها إجراء بحوث، خصوصاً فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية، وزيادة الموارد المالية المتعددة الأطراف، وإلغاء الشروط السياسية فيما يتعلق بالتكيف والإقراض في حالات الأزمات. وينبغي السعي إلى تحقيق أقصى درجات التآزر بين أركان عمله الثلاثة.

٦٤ (١٢٠) وينبغي للأونكتاد، بالإضافة إلى ذلك:

(أ) أن يُسهم بنشاط في آليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وأن يقدم توصيات لتنفيذ وثيقته الختامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقدم مشورة الخبراء المتجددة في البعد الإنمائي في سياق متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى المعنية بالتنمية؛

(ب) أن يعزز الدعم المقدم إلى البلدان النامية عن طريق رصد التجارة الدولية من منظور إنمائي، ومن خلال تناول سبل إدماج هذه البلدان على نحو أكثر إنصافاً في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، بالنظر إلى الحاجة إلى توافر نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالقوة ويمكن التنبؤ به ومنصف؛

(ج) أن يساعد البلدان في تحسين قدراتها الإحصائية وأن يُسهم في النقاش العالمي بشأن سياسة التنمية عن طريق وضع مؤشرات تُبرز الروابط بين التنمية والعولمة. وتشمل الدروس المستفادة منذ مؤتمر أكرا واندلاع الأزمة أن ثمة حاجة إلى بيانات اقتصادية دقيقة توفر في الوقت المناسب. وينبغي للأونكتاد، لكي يكون عمله أكثر استجابة، أن يكتسب تفاعله مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث حتى ينقل على نحو أفضل نتائج بحوثه السياسية إلى الأوساط الأكاديمية ولكي يعبئ الموارد في البلدان الأعضاء دعماً لعمله؛

(د) أن يحافظ على نهج عمله في دعم الشعب الفلسطيني وفقاً لما جاء في اتفاق أكرا، آخذاً في الاعتبار الحقائق الجديدة.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢ - تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف - تحليل السياسات

٦٥ (٩٥) بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على المشهد العالمي على مدى العقدين الأخيرين، فضلاً عن التحديات الخاصة التي ظهرت مع ظهور الأزمة المالية، يجب على المجتمع الدولي أن يستنبط أشكالاً جديدة للتعاون وشراكات إتمائية جديدة تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستقر والمتسارع، وزيادة الانفتاح، والأهداف الأوسع للتنمية الشاملة والمستدامة. وسيتعين أن تؤدي الشراكة الجديدة إلى تقوية العلاقات بين القطاعين الخاص والعام وأن تشمل مجموعات مختلفة من البلدان ذات المستويات المتفاوتة على صعيد التنمية الاقتصادية.

٦٦ (٩٦) ومن شأن وجود جدول أعمال للتعاون، يدعم التحول الهيكلي والتنمية الشاملة أن يساعد بصفة خاصة في أن ينصب تركيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على التحديات المتمثلة في بناء القدرات الإنتاجية، بوسائل منها تخصيص موارد محددة الأهداف بدقة وتقديم المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية.

٦٧ (٩٧) ويتوقف نمط التجارة الدولية، إلى حد كبير، على ظروف متغيرة لتوافر الموارد، وما هو موجود من قدرات إنتاجية عبر البلدان، وما تخضع له السوق من ضغوط. ولكن بوسعه أيضاً أن يسهم في تعزيز التعاون وبناء شراكات جديدة بالربط بين عمليات الإنتاج عبر الحدود، ونشر التكنولوجيا، والإسهام في نهاية المطاف في تحقيق النمو الاقتصادي المشترك. ومع ذلك، لم تحقق التجارة الدولية بعدً بالكامل إمكاناتها الإتمائية، وذلك من حيث دعم الأهداف الإتمائية للألفية بالتحديد، وخصوصاً فيما يتعلق بالحد من الفقر وعدم المساواة.

٦٨ (٩٨) وفي السنوات الأخيرة، ركزت برامج التعاون تركيزاً متزايداً على النتائج الاجتماعية، وكثيراً ما حدث ذلك على حساب دعم تعبئة الموارد المحلية وخلق قدرات إنتاجية جديدة. وكثيراً ما أدى إلى تحويل الاهتمام بعيداً عن الأهداف الأخرى للتعاون الإتمائي، ويشمل ذلك مساعدة البلدان في الانتقال إلى وضع تستطيع فيه تعبئة مواردها الذاتية من أجل التنمية، وفي تنويع مكونات هيكلها الاقتصادي. وبهذه الصفة، ينبغي إعادة ربط تقديم المعونة ربطاً دقيقاً وبناءً بطموحات الدول المتلقية وأولوياتها. ومن شأن هذا أن يساعد البلدان على زيادة مكاسبها من توثيق المشاركة في النظام التجاري.

٦٩ (٩٩) وثمة إدراك متزايد بين جميع الجهات صاحبة المصلحة لضرورة النظر إلى التجارة والمعونة بوصفهما مكونين يدعم كل منهما الآخر في جدول أعمال أوسع معني بالتعاون. وفي هذا السياق، احتلت فكرة "المعونة من أجل التجارة" مكانة بارزة منذ أن طُرحت هذه

الفكرة. وتسلم هذه المبادرة بأن البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى دعم مالي محدد الأهداف لمساعدتها في التكيف مع الضغوط التي تصاحب زيادة الانفتاح وكذلك لمساعدتها في بناء قدراتها الإنتاجية من أجل ضمان تحقيق مكاسب كبيرة من التجارة مستقبلاً. وسوف يكون من الأسهل بلوغ هذه الأهداف إذا ما اتخذت مبادرة المعونة من أجل التجارة نطاقاً مناسباً، وشملت تمويلًا جديدًا بحق إضافة إلى الالتزامات الحالية المتعلقة بالمعونة، واقتربت بانتهاج سياسات تجارية وصناعية ملائمة، وأديرت في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين ضمان أن تؤدي المكاسب المحققة من خلال التجارة إلى دعم استراتيجيات التنمية الشاملة.

٧٠ (١٠٠ و ١٠١) وكثيراً ما سخّرت على المستوى الإقليمي روابط تجارية أوثق من أجل دعم حلقات النمو والتنمية الإيجابية. وأخذ التكامل الإقليمي الذي يكمله التعاون الدولي يحظى بدعم متجدد في أنحاء أخرى من العالم النامي. وتشمل المبادرات المتخذة ترتيبات التجارة والاستثمار الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء شبكات إنتاج إقليمية عبر آسيا، تشمل بعض أقل البلدان نمواً. ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية ضمان أن تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تقوية التكامل المنتج ودعم التنوع الاقتصادي فيما بين الاقتصادات ذات مستويات التنمية المختلفة، خصوصاً في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٧١ (١٠٢ و ١٠٤) وإضافة إلى هذه الترتيبات الإقليمية، يمكن استغلال نشوء أقطاب نمو جديدة في الجنوب من أجل دعم تحقيق مكاسب إقليمية أوسع انتشاراً من خلال التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ بداية الألفية الثانية، ظهرت ترتيبات مؤسسية جديدة فيما بين البلدان النامية لمناقشة الاحتياجات والتحديات الوطنية ولتوسيع نطاق التعاون. وعلى النقيض من التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، تشمل مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب بلداناً تواجه تحديات إقليمية مشتركة، وهي مبادرات تنطوي أيضاً على علاقات أكثر تكافؤاً بين البلدان المشاركة.

٧٢ (١٠٥) وقد تحولت أنماط التجارة والاستثمار بالفعل إلى هذا الاتجاه، مما أفضى إلى تجديد الثقة في الإمكانيات الاقتصادية لبلدان الجنوب الناشئة. وثمة مجال واسع أمام البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، لاستغلال إمكانيات نموها من خلال دينامية التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب. ويشكل نجاح جولة ساو باولو من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية إنجازاً تاريخياً في بيئة سياسات التجارة بين الجنوب والجنوب.

٧٣ (١٠٣) وتضيف القدرة على مقاومة آثار الأزمة في أنحاء من العالم النامي إلى تلك الثقة المتزايدة وتبعث على الأمل بترقب فترة طويلة تشهد تقليص الفجوات الاقتصادية العالمية. إلا أن هذا التحول كان غير متكافئ حتى الآن، حيث لا تزال توجد فوارق كبيرة بين المناطق النامية وفيما بين فرادى البلدان؛ فقد شهد العديد من أقل البلدان نمواً تزايد اتساع فجوة

الدخل بينها وبين البلدان الأخرى خلال العقدین الأخيرین. ويُضاف إلى ذلك أن العديد من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الاقتصادات المتقدمة للوصول إلى الأسواق والحصول على رؤوس الأموال، كما أنها لا تزال عرضة للتأثر بالتغيرات في السياسات العامة والأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان.

٧٤ (١٠٦) والاهتمام بالتعاون بين الجنوب والجنوب يتجاوز المجال التجاري إلى حد بعيد. فقد تراكت لدى البلدان النامية الناجحة مجموعة واسعة من تجارب السياسات والحوكمة التي يمكن أن تستفيد منها بلدان نامية أخرى. وينبغي أن يصبح بناء القدرات لدعم الدول الإنمائية عنصراً هاماً من عناصر التعاون بين الجنوب والجنوب، لأن هذا مجال ينطوي فيه هذا التعاون على مزايا مختلفة مقارنة بالأشكال التقليدية للتعاون الإنمائي. كما أن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٧٥ (١٠٧) ويمكن أيضاً التصدي للعديد من المخاطر الجديدة التي تتهدد النمو والتنمية الشاملين من خلال تمكين الروابط بين الجنوب والجنوب. وهذه تشمل الأمن الغذائي، حيث يمكن لجهود توسيع نطاق الخدمات الإرشادية وخدمات الدعم في القطاع الزراعي، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير، أن تستفيد من تقاسم التجارب فيما بين البلدان النامية. ومن المجالات الأخرى التي يتيح فيها التعاون بين الجنوب والجنوب إمكانيات جديدة ما يشمل التكيف مع تغير المناخ وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي هذه الحالات، يمكن استخدام أنواع جديدة من الشراكة، مثل تلك التي تنطوي على التعاون الثلاثي، من أجل دعم اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، كما هي الحال بالفعل في مجالات مثل التنمية الزراعية والطاقة المتجددة. إلا أنه بالنظر إلى أن مواجهة هذه التحديات الجديدة تتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيات جديدة، فلا يسع التعاون بين الجنوب والجنوب إلا أن يكمل التعاون بين الشمال والشمال وأشكال التعاون الأخرى التي يغلب عليها الطابع التقليدي.

٧٦ (١٠٨) وهناك أيضاً شركات جديدة أخذت تتشكل في القطاع الخاص. فقد أدت الديناميات التنافسية لسلاسل القيمة العالمية إلى استخدام متزايد لأشكال المشاركة غير السهمية لعمليات الشركات عبر الوطنية مثل التعاقد الخارجي الدولي فيما يتعلق بعمليات الإنتاج، وإصدار تراخيص استخدام المعرفة لصالح البلدان النامية المضيفة، وإبرام عقود الإدارة ومنح حقوق الامتياز. ويقدر ما تتطلب أشكال المشاركة غير السهمية هذه مشاركة مؤسسات الأعمال المحلية ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة، فإنها تعزز الفرص الاستراتيجية التي استُغلت بنجاح في الماضي من قِبَل بعض البلدان النامية، حسب ما يتبين من مثال شرق آسيا، لكي تكون علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية أداة ناجحة لتحقيق التنمية.

٧٧ (١٠٩) وفي حين أن الشركاء من البلدان النامية داخل شبكات الإنتاج تسعى للاستفادة من ارتفاع مستويات الإنتاجية وتوفر قدر أكبر من الدراية العملية التكنولوجية لدى الشركات الأجنبية المنتسبة، فإن الآثار التبعية المرجوة لا تحدث تلقائياً. وهذا ينطبق

بصفة خاصة على حالة أنشطة التجميع التي كثيراً ما تكون فيها الطاقة الاستيعابية للشركات المحلية غير كافية. وقد أدى الإخفاق في معالجة جوانب الضعف هذه إلى إثارة هواجس إزاء الوقوع في "شرك الدخل المتوسط" حيث إن عدة بلدان قد تحولت نحو الأجزاء الكثيفة العمالة من سلاسل القيمة العالمية ولكنها وجدت صعوبة في زيادة تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة لدعم نمو الشركات المحلية الأكبر التي يمكن أن تدعم عملية الارتقاء ونمو الإنتاجية.

٧٨ (١١٠) وفي مجال الاستثمار، أصبح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية نظاماً واسعاً ومعقداً على نحو متزايد. ولكي يعمل هذا النظام بطريقة أكثر كفاءة تُفضي إلى تحقيق نمو وتنمية قويين ومستمرين، لا بد من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات على المستوى الدولي بشأن القضايا الرئيسية، بغية التوصل إلى التسخير الفعال لإمكانات التنمية المستدامة التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر.

باء - دور الأونكتاد

٧٩ (١٢٣) إن تقوية دعائم الاقتصاد العالمي ستتطلب تعزيز التعاون والشراكة دعماً لتنمية أكثر شمولاً. وينبغي للأونكتاد في هذا الصدد:

(أ) أن يضطلع بأنشطة في إطار أركان عمله الثلاثة دعماً لإنشاء آليات وأدوات جديدة لتحسين مستوى ووتيرة التعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي. وينبغي للأونكتاد أن يكتف عملهُ بشأن الكيفية التي يمكن بها لدينامية التجارة والتدفقات التجارية الجديدة بين الجنوب والجنوب أن تحقق المستوى الأمثل من المكاسب الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يعزز الدعم الذي يقدمه في خدمة النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والترتيبات النقدية الإقليمية؛

(ب) أن يضطلع بدور استباقي في معالجة القضايا المتصلة بالتعاون بين الشمال والجنوب. بمعناه الواسع والبناء إلى أقصى حد، بما في ذلك إرساء أسس المشاركة بين الشمال والجنوب على قدم المساواة في جميع مجالات وضع السياسات الاقتصادية العالمية. وهذا ينبغي أن يشمل الاضطلاع بأنشطة بحثية وغير ذلك من الأنشطة لمعالجة قضايا الاختلال النظمي فيما يتصل بالمشاركة في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية؛

(ج) أن يقيّم، بالاستناد إلى دراسات الحالات القطرية، آثار تحرير التجارة على الحد من الفقر، والتفاوتات في الدخل، ونمو الدخل في البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) أن يساعد أقل البلدان نمواً في تقييم التقدم المحرز في باتجاه تعبئة الموارد المحلية دعماً لاستراتيجيات تنميتها الوطنية وتعزيزاً للفعالية الإنمائية للمعونة؛

(هـ) أن يدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الذي انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أبرز هذا الحدث التاريخي أهمية بناء القدرات الإنتاجية، والارتقاء بالقدرات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً، ومساعدة هذه البلدان على "التخرج" من فئة أقل البلدان نمواً؛

(و) أن يبحث التحديات التي تواجه البلدان عندما تتخرج من فئة أقل البلدان نمواً من أجل تحسين تركيز الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز تنميتها. وهذا يمكن أن يشمل وضع مقاييس أفضل لبناء القدرات الإنتاجية وتنميتها، والتوصل إلى فهم أفضل لواقع الأوضاع التي تواجه البلدان النامية المتوسطة الدخل، بغية معالجة شواغلها والحاجة إلى تهيئة بيئة واضحة وجذابة لصالح أقل البلدان نمواً المتخرجة من هذه الفئة بعد أن تتخرج منها. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في هذه المسائل الهامة في ضوء المناقشات الجارية بشأن التحدي الإنمائي خلال الفترة التالية لعام ٢٠١٥؛

(ز) أن يبحث عن طرق جديدة ومبتكرة لتعزيز التأثير الإنمائي للمعونة، خصوصاً في وقت يشهد تقلصاً في الموارد. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في تقييم التقدم المحرز في اتجاه صياغة استراتيجيات إنمائية مملوكة وطنياً، ودور إدارة المعونة التي تقودها البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يعمل على تقييم التقدم في اتجاه تحقيق فعالية المعونة التي تُقاس بالاستناد إلى تأثيرها الإنمائي من منظور البلدان المتلقية، بما يتوافق مع رغبات الدول الأعضاء في تشجيع المشاركة والانخراط القويين للبلدان المتلقية في توزيع المعونة وإدارتها؛

(ح) أن يجري تقييماً مستقلاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص في السياق الإنمائي بهدف تحديد ما كان وما لم يكن ناجحاً حتى الآن وما الذي يمكن أن يعمل على نحو أفضل في المستقبل وفي ظل أي الظروف؛

(ط) أن يضطلع بدور نشط في تشكيل السياسات المتصلة بتقديم المعونة من الشمال إلى الجنوب من أجل ضمان زيادة استجابة هذه المعونة ودعمها ومراعاتها لاحتياجات ومصالح البلدان النامية المتلقية لها.

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣ - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

ألف - تحليل السياسات

٨٠ (٧٠) يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة أمام النمو الاقتصادي المستقر والشامل والمطرد. وتتطلب الحالة الاقتصادية الراهنة تنفيذ سياسات وإجراءات تتصدى لهذه التحديات بحيث يمكننا أن نمضي قدماً في اتجاه عولمة محورها التنمية.

٨١ (٧١) إلا أنه ليست هناك خطة عمل عالمية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ويتعين تكييف المؤسسات والسياسات اللازمة مع القدرات والظروف والاحتياجات المحلية. فالتنمية بصفتها هذه هي عملية تواجه فيها كل أمة تحديات تتعلق باكتشاف ذاتها وبالابتكار والتكيف. ويلزم الأخذ بنهج متكامل إزاء سياسة التنمية في اقتصاد عالمي مترابط ومفتوح من أجل مساعدة واضعي السياسات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد ضعفاً، في تحديد الاستجابات الملائمة لهذه التحديات في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية القوية الشاملة والمستدامة.

٨٢ (٧٢) ومن أجل تعظيم المكاسب التي يمكن أن تتحقق من خلال التجارة وتوجيهها نحو التنمية الشاملة، لا تحتاج البلدان النامية إلى ذلك النوع من النظم التجارية الدولية القائمة على القواعد، الذي تشجعه منظمة التجارة العالمية عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية/الثنائية فحسب، بل إنها تحتاج أيضاً إلى الدعم وإلى حيز تحرك يمكنها من استخدام أدوات السياسة العامة لتعزيز تكوين رأس المال والتحديث التكنولوجي والتنوع الاقتصادي وإدارة ما يتطلبه كل ذلك من تغييرات. ولكي يكون النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف شاملاً بمعنى الكلمة، من المهم تقديم المساعدة في عملية الوصول إليه. وللقضاء على العقبات الانتقائية غير الاقتصادية أهمية في تسخير التجارة تماماً بوصفها محركاً للتنمية.

٨٣ (٧٣) ولقد حدث تحول هام في جدول أعمال التجارة منذ اختتام جولة أوروغواي، بعيداً عن التركيز على التعريفات الجمركية وفي اتجاه التدابير غير التعريفية، بما يشمل بصفة خاصة بعض المجالات المعقدة من الناحية التقنية مثل الحواجز التقنية أمام التجارة، وأنظمة الصحة/الصحة النباتية وقواعد المنشأ المتعارضة. وهذه المجالات - إضافة إلى القضايا التجارية الناشئة - قد أخذت تفضي إلى وضع جدول أعمال تجاري دولي جديد، وهذا أمر يتركز معظم العمل المتعلق به في الوقت الحاضر في المفاوضات المتصلة بجبل جديد من اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية/الثنائية.

٨٤ (٧٤) ولقد أصبحت للمسائل التنظيمية مكانة بارزة في مجال التجارة في الخدمات. فالإخفاقات التنظيمية التي حدثت في الآونة الأخيرة، بما فيها تلك التي شهدتها في الأسواق المالية، تبرز أهمية وجود أطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة في مجال الخدمات، كما تبرز التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يمكن أن تترتب على عدم وجود هذه الأطر. ويضاف إلى ذلك أنه رغم بروز القطاع الخاص في السنوات الأخيرة كمورد هام لخدمات الهياكل الأساسية وغيرها من الخدمات العامة، لا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً كمقدمة ومنظمة لهذه الخدمات.

٨٥ (٨٥) وتؤثر خدمات الهياكل الأساسية، بصفة خاصة، تأثيراً قوياً على الإنتاج والتجارة والقدرة التنافسية الاقتصادية، وكثيراً ما تشكل عنصراً هاماً لاجتذاب الاستثمار

الأجنبي المباشر. إلا أنه لكي تُسهم هذه الخدمات بنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، يجب أن تكون البيئة القانونية والتنظيمية قوية وداعمة لها. ثم إن ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية، وعدم كفاية تدابير تيسير التجارة، وقصور خدمات النقل، وتدني مستوى الارتباط، هي أمور يمكن أن تشكل حواجز أمام التجارة وأن تمثل تحدياً من التحديات المستمرة التي تواجه العديد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية، وهي تحديات تتفاقم من جراء عوامل أخرى تشمل ارتفاع أسعار الطاقة. ويتقاسم بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية العديد من هذه التحديات.

٨٦ (٨٧) وعادة ما تدفع البلدان النامية غير الساحلية أعلى تكاليف النقل والمرور العابر، كما جرى الاعتراف بذلك في برنامج عمل ألماتي. ففي هذه البلدان، يؤدي افتقارها لمنفذ إلى البحر وبعدها عن الأسواق الرئيسية، وعدم كفاية مرافق المرور العابر، والإجراءات الجمركية والحدودية المرهقة، والقيود التنظيمية، فضلاً عن ضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، إلى إضعاف الجهود التي تبذلها هذه البلدان لبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.

٨٧ (٧٦) وقد أدى تكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تعقيد قواعد النظام التجاري العالمي. فقد تأكلت الهوامش التفضيلية مع مرور الوقت خصوصاً عندما تدخل البلدان في اتفاقات تجارة إقليمية لتجنب التمييز السليبي بدلاً من تأمين الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. ويضاف إلى ذلك أن هناك عدداً متزايداً من الاتفاقات التي تشمل أحكاماً أوسع نطاقاً بشأن التدابير غير التعريفية، فضلاً عن التزامات مضافة إلى تلك المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية والتزامات أخرى خارج نطاق المنظمة، في مجالات تجارة الخدمات، والقواعد المتصلة بالمشتريات الحكومية، واللوائح التنظيمية لسياسات المنافسة، والمعايير البيئية ومعايير العمل، وضوابط أكثر تقييداً بشأن مقاييس أداء الاستثمار المتصل بالتجارة. ومن أجل صون وتعزيز الاتساق بين النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية، ينبغي تعزيز اتساق النظم فيما بين جميع البلدان بما يتجاوز تحرير التجارة.

٨٨ (٧٧) ورُبطت اتفاقات التجارة الإقليمية، في السنوات الأخيرة، بانتشار سلاسل الإمداد العالمية. وأتاحت سلاسل الإمداد العالمية هذه فرصاً تجارية جديدة للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك في مجال المنتجات الدينامية، ولكنها تنطوي أيضاً على تكاليف محتملة ترتبط بالمركز المهيمن ضمن هذه السلاسل للشركات عبر الوطنية الكبيرة والقوية.

٨٩ (٧٥) ويتمثل أحد الأهداف المهمة لسياسة المنافسة في تهيئة وصون بيئة تنافسية، سواء داخلياً عن طريق القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة، أو خارجياً عن طريق تهيئة أوضاع تتيح فرص المنافسة المتكافئة للوافدين الجدد إلى السوق. فبوسع المنافسة أن تطرح المزيد من الخيارات وأن تخفض أسعار المنتجات أمام جميع الشركات والأسر المعيشية، وبخاصة

شرائح السكان الفقيرة. ولذلك فإن سياسات التجارة والمنافسة ينبغي أن تكون متسقة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٩٠ (٧٨) وتتيح التجارة الدولية فرصاً لتمكين المرأة من خلال العمل في القطاعات التصديرية وإنتاج المحاصيل النقدية، وإنشاء مشاريع أعمال تنظمها نساء. إلا أن التجارة يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً على النساء إذا ما أحدثت اضطراباً في القطاعات الاقتصادية والأسواق التي تنشط فيها المرأة، أو إذا كانت لا توفر بصورة رئيسية سوى فرص العمل المؤقت أو الموسمي المتدني الأجر دون أن تتيح سوى القليل من الفرص للتدريب والترقية أو سوى قدر محدود من استحقاقات الضمان الاجتماعي أو دون أن توفر أي قدر من هذه الاستحقاقات على الإطلاق. ويتطلب الانفتاح على الأسواق الدولية عملية تكيف على عدة مستويات. وتشمل التحديات في هذا الصدد ما يلي: (أ) أوجه التحيز للرجل في مجالي التعليم والتدريب؛ و(ب) عدم المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل والتحكم بالموارد، فضلاً عن جوانب عدم المساواة المترسخة في توزيع أعباء المهام المنزلية، مما يؤدي إلى فوارق بين الجنسين في التوزيع المهني وإمكانات كسب الرزق. ويعتبر التصدي لأوجه التحيز هذه عاملاً أساسياً لتحقيق معدلات نمو متسارع وشامل وللهوض بالتنمية في جميع البلدان.

٩١ (٧٩) ثم إن العديد من التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه المجتمع الدولي لا يمكن أن تعالج بطريقة مطردة ومستدامة دون بناء قدرة قوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويتطلب بناء هذه القدرة بناء القدرة التقنية والمهنية والهندسية والإدارية والعلمية والقدرة على تنظيم المشاريع من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجه كل بلد، وتحويل المجتمعات، والتأثير الإيجابي على مستويات معيشة السكان العاديين ونوعية حياتهم. وبالتالي فإن ذلك ينبغي أن يمثل عنصراً أساسياً من الاستراتيجية التي ينتهجها كل بلد للحد من الفقر. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تنظر، كسمة أساسية من سمات استراتيجية الإنمائية، في صياغة وتنفيذ سياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى تشجيع توليد ونشر وتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا.

٩٢ (٨٠) وفي الوقت نفسه، لا يمكن للشركات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، أن تنجح في الارتقاء التكنولوجي دون أن تتوفر لها إمكانية الوصول إلى المجموعة الكاملة من التكنولوجيات المتاحة وما تأتي به من فرص التعلم. ويمكن نقل التكنولوجيا من خلال قنوات مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر القنوات السوقية كالتجارة وإصدار التراخيص والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدت هذه القنوات دوراً هاماً في الارتقاء بالقاعدة التكنولوجية لبعض البلدان النامية. إلا أن نقل التكنولوجيا الذي توجهه الأسواق لم يحدث بالسرعة المرجوة في حالة العديد من البلدان الأخرى.

٩٣ (٨١) ولكي تستفيد البلدان من نقل التكنولوجيا، يلزم توافر طاقة استيعابية محلية. وينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز هذه الطاقة أن تراعي قدرات جميع الجهات صاحبة المصلحة

والقطاعات المعنية. وكثيراً ما يكون من الضروري توفر الدعم المالي وغيره من الحوافز لتشجيع مؤسسات الأعمال على تنفيذ أنشطة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر مثل البحث عن التكنولوجيات الجديدة وحيازتها وتكييفها وتطبيقها. كما أن الطاقة الاستيعابية تتطلب أيضاً روابط قوية بين الشركات المحلية، ومؤسسات البحث والتعليم، والشركات الأجنبية المنتسبة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أن تُمكن الجامعات ومؤسسات البحوث من نقل المعرفة إلى مؤسسات الأعمال، وأن تُوفّر لها الحوافز لإقامة تعاون قوي مع القطاع الخاص من أجل معالجة المشاكل التكنولوجية التي تهمها.

٩٤ (٨٣) وينبغي النظر في سُبُل تيسير الوصول، دون أية كلفة أو بكلفة ضئيلة، إلى نتائج البحث العلمي، وبخاصة البحوث الممولة تمويلًا عامًا. وينبغي زيادة تطوير التنسيق والتعاون والشراكات على المستوى الدولي، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص، في مجال العلم والتكنولوجيا.

٩٥ (٨٢) ومن المهم أيضاً استكشاف نُهج جديدة لتيسير إجراء المزيد من عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وهذا يمكن أن يشمل التشجيع النشط من قِبَل البلدان المتقدمة، وإلغاء التدابير التي يمكن أن تشكل حواجز أمام عمليات نقل التكنولوجيا هذه. وينبغي أن تكون أطر سياسات التجارة والاستثمار الدولية داعمة للتطور التكنولوجي الوطني في البلدان النامية.

٩٦ (٨٤) ولقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تشكل سمة هامة من سمات الاقتصاد المعولم والقائم على المعرفة على نحو متزايد. وتُعتبر القدرة على استخدام هذه التكنولوجيات أمراً أساسياً لتحسين إنتاجية وأداء الأسواق الزراعية، وهي أساسية أيضاً لتمكين المشاريع الصغيرة والكبيرة من الارتباط بسلاسل القيمة العالمية. كما أن من الضروري نشر هذه التكنولوجيات على نطاق أوسع من أجل سد الفجوة الرقمية. ولهذه الغاية، تُشجّع البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٩٧ (٨٩) فالأدلة العلمية تكاد لا تدع مجالاً للشك في أن تغيّر المناخ سيطرَح في السنوات القادمة بعضاً من أكبر التحديات المتصلة بسياسة التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتشير تقديرات حديثة إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص يفقدون حياتهم بالفعل في كل سنة نتيجة للاحتار العالمي، كما أن سُبُل رزق مئات الملايين من الناس مهدّدة على نحو خطير. وينبغي أن تكون هذه المشاركة متوافقة مع تحقيق هذه البلدان لأهدافها الإنمائية القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في الحدّ من الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، وسدّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين البلدان المتقدمة.

٩٨ (٩٠) والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة القضايا الناشئة عن الآثار الاقتصادية والإنمائية المتعددة الأوجه المتمثلة في تغير الظروف البيئية بما فيها المناخ. ومن الأمور التي تتسم

بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ما يتمثل في الجوانب الاقتصادية وتكاليف تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومما يشكل أولوية قصوى للمجتمع الدولي وضع ترتيبات فعالة وعملية للتعاون الدولي الطويل الأجل في إطار الصكوك القائمة المتعددة الأطراف لدعم البلدان النامية، وخصوصاً البلدان الأشد ضعفاً، في التصدي للتأثير الضار لتغير المناخ وتحقيق أهدافها الإنمائية.

٩٩ (٩١) وقد أدت المناقشات المستمرة حول "الاقتصاد الأخضر" إلى إثارة شواغل إزاء الأشكال الجديدة للحماية "الخضراء". وبالنظر إلى أنه لا يوجد بعد تعريف متفق عليه لمفهوم الاقتصاد الأخضر، فإن التأثيرات المحتملة لاختراع التجارة على التنمية تحتاج إلى مواصلة البحث وتحليل السياسات بعناية.

١٠٠ (٩٢) وسوف يكون من الصعوبة بمكان التغلب على تحدي تغير المناخ بمعزل عن التغلب على تحدي تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من قِبل البلدان النامية. فانعدام أمن الطاقة يمثل تحدياً إنمائياً مستمراً. إلا أن هذا التحدي يجب أن يُعالج معالجة مستدامة تأخذ في الاعتبار ما أُحرز حتى الآن من تقدم علمي وتكنولوجي وتراعي البيئة. وهذا هو المجال الذي تؤدي فيه الطاقة "الخضراء" - بما في ذلك الطاقة المتجددة - دوراً هاماً. إلا أنه لا تزال هناك بلدان نامية عديدة لا يمكنها أن تتحمل كلفة تكنولوجيا الطاقة البديلة؛ وبالنسبة لهذه البلدان، يتسم نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بأهمية حيوية لأنه يُسهم في تحقيق رفاه الجميع وحماية البيئة في الوقت نفسه. ويلزم توفر آليات داعمة، مالية وأخرى تتعلق بنقل التكنولوجيا، من أجل إتاحة فرص ملموسة، خصوصاً للبلدان المنخفضة الدخل.

باء - دور الأونكتاد

١٠١ (١٢٢) من النتائج الرئيسية التي خلص إليها اتفاق أكرا، والتي يجري تأكيدها هاهنا، تعزيز قدرة الأونكتاد على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى البلدان في ضوء التحديات الجديدة وتسارع وتيرة الأحداث العالمية وتأثيرها. وفي ضوء الأحداث اللاحقة، ومن أجل زيادة تعزيز قدرة الأونكتاد على التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة، ينبغي للأونكتاد:

(أ) أن يجري تحليلات اقتصادية وتجارية وأن يعزز الحوار الدولي وبناء توافق في الآراء والتعاون بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتغير المناخ؛

(ب) أن يبحث الفرص المتاحة لزيادة القدرات، وإمكانية الوصول، وتنويع التجارة في مجال الوقود الأحفوري وغيره من مصادر الطاقة، وأن يبحث عن سبل كفاءة ومستدامة فيما يتعلق بإنتاج الطاقة واستهلاكها؛

(ج) أن يدعم زيادة قدرات الإنتاج الزراعي كأولوية يمكن بصدها للشركات بين القطاعين العام والخاص، في جملة مخططات أخرى، أن تيسر نقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية لضمان توفر إمدادات غذائية كافية ومستدامة؛

- (د) أن يتصدى للتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وأن يساعد هذه البلدان في تصميم وتشغيل هياكل أساسية وخدمات للمرور العابر تتسم بالمرونة والاستدامة؛
- (هـ) أن يكثف تركيزه على بناء قدرات توريد الخدمات من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة وإجراء عمليات استعراض للسياسات العامة؛
- (و) أن يشجع التعاون الإقليمي في وضع أطر السياسات التجارية وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وازعاً في اعتباره التطلعات الإنمائية الوطنية والضرورات المحلية؛
- (ز) أن يضطلع بعمل يركز على إمكانية الوصول إلى الأسواق، والقضايا التنظيمية، والأطر المؤسسية، لتيسير الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين فيما بين البلدان - وبخاصة لتوفير الخدمات، بوسائل منها عقد التزامات تجارية متفاوض عليها على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية؛
- (ح) أن يجري تقييمات ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للهجرة أن تدعم التنمية وبشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها تأثير الحوالات المالية؛
- (ط) أن يرصد ويحلل مساهمة تحرير التجارة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة، والكيفية التي يمكن بها للتجارة وللنظام التجاري الدولي أن يسهما في خلق العمالة المنتجة، بما في ذلك لصالح الفقراء؛
- (ي) أن يعزز عمله بشأن قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية وتحليلاته المتعلقة بآثار هذه التدابير على التنمية.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤ - النهوض بالاستثمار والتجارة والمشاريع القائمة على روح المبادرة وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

ألف - تحليل السياسات

١٠٢ (٥٨) إن الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني دعماً للعولمة التي محورها التنمية تقتضي أن يكون تعميق التكامل الداخلي - من خلال إنشاء روابط قوية فيما بين الأسواق والشركات والقطاعات المحلية - مُكْمَلاً ومدعوماً بتكامل خارجي يتحقق عن طريق زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا. ويمكن الحكم على مدى النجاح في تحقيق التوازن بين التكامل الداخلي والخارجي من خلال

مدى المساهمة في تعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية، وإتاحة الفرص لتنظيم المشاريع الإنتاجية، وخلق فرص العمل والارتقاء بالمستوى التكنولوجي، وقدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات غير المتوقعة.

١٠٣ (٥٩) وتشكل التعبئة الفعالة للموارد - المحلية والدولية - شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، بدعم من المؤسسات المالية المحلية، القوة الدافعة التي تكمن خلف التنمية الوطنية المستدامة والتحول الهيكلي في معظم البلدان. إلا أن الاستثمار العام يؤدي، في العديد من البلدان النامية، دوراً بالغ الأهمية خصوصاً في خلق فرص العمل وتوفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات ومرافق المنافع العامة، كما أنه يمكن أن يؤدي دور المحفز للاستثمار الخاص. ويمكن أيضاً أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، بوسائل منها زيادة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمهارات والدراية العملية الإدارية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية.

١٠٤ (٦٠) ويُعتبر بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً لدعم معدلات النمو المطرد والمتسارع والتنمية الشاملة. ويمكن توسيع القدرة الإنتاجية من خلال الأخذ بنهج سياساتي متوازن يمزج الحوافز والسياسات لتشجيع استثمارات القطاعين الخاص والعام في أنشطة توليد الثروة، وكذلك في توفير التعليم ورفع مستويات الصحة والتغذية، ورفع القدرة على البحث والتطوير التي تساعد في بناء مخزون المعرفة. كما يلزم اتخاذ تدابير ملائمة لضمان التنمية المستدامة عن طريق توجيه الاستثمار نحو حفظ وصون البيئة الطبيعية.

١٠٥ (٦١) ويشكل التحول الهيكلي عنصراً أساسياً في تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتحقيق نتائج أكثر استدامة وشمولاً. وقد استطاعت أغلبية البلدان الناجحة تنويع اقتصاداتها مع ارتفاعها سلم الدخل، عن طريق تحويل الموارد من القطاعات المنخفضة الإنتاج إلى القطاعات العالية الإنتاج، وكذلك عن طريق زيادة التخصص ضمن القطاعات. وقد كان هذا التنوع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحسين أوضاع العمالة وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية. وتزيد تحديات السياسة الإنمائية زيادة كبيرة مع اتساع نطاق عملية الإنتاج وتزايد استخدامها للمعرفة، وذلك بالنظر إلى أن اكتساب القدرات التكنولوجية والتنظيمية اللازمة للتنافس على المستوى الدولي يصبح أكثر كلفة كما أن إتقان استخدامها يصبح أكثر صعوبة.

١٠٦ (٦٢) وفي السنوات الأخيرة، شهدت عدة بلدان نامية عملية تحول هيكلي كبيرة، فتحوّلت عن إنتاج السلع الأولية نحو إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استخداماً للمهارات والتكنولوجيا. وقد كان هذا الشكل من أشكال التنوع مدعوماً في عدد من الحالات بحدوث اندماج تدريجي للاقتصادات النامية، خصوصاً في آسيا، في سلاسل الإمداد العالمية. ولم يستطع العديد من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، بناء

اقتصاد أكثر تنوعاً. لكن بعض الاقتصادات المتوسطة الدخل أيضاً قد وجدت أن من الصعب التنويع بعيداً عن أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة المنخفضة. ويُعتبر التحول الهيكلي لهذه الاقتصادات أمراً أساسياً بالنسبة لاستدامتها الاقتصادية وللحد من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية المتعلقة بالطلب أو الأسعار.

١٠٧ (٦٣) وتحتاج البلدان النامية إلى تشجيع السياسات التي تدعم القدرة التنافسية لمشاريعها من أجل تمكينها من تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، بما في ذلك القدرة على التنافس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب دعم القدرة التنافسية للمشاريع إجراء إصلاحات محسنة للأسواق فضلاً عن وجود أطر تنظيمية لمراقبة عمليات السوق، بما في ذلك عن طريق تصميم وإنفاذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وبرامج تطوير المشاريع وإنشاء روابط تجارية، وما يتصل بذلك من الوكالات التي يمكنها أن تلبى احتياجات نشاط الأعمال في قطاعات معينة.

١٠٨ (٦٣) وتحتاج البلدان النامية إلى شركات تنافسية قادرة على الاستفادة من فرص التصدير وإلى سياسات وطنية قادرة، بصفة خاصة، على تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وغيره من الموارد لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠٩ (٦٤) وتؤدي السياسات الصناعية - بما فيها السياسات التي تشجع توسع تلك الشركات والقطاعات والأنشطة التي تتمتع بأكثر إمكانات تحقيق وفورات الحجم والارتقاء بمستوى المهارات وزيادة الإنتاجية - بدور هام في تحديد مسارات التنمية الدينامية والمستدامة. ويرجع أن يكتسب التحدي المتصل بالسياسة الصناعية قدراً أكبر من الأهمية مع تزايد الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى مستقبل تنخفض فيه انبعاثات الكربون، وهو مستقبل من أجله تُعتبر السياسات التي تركز على قطاعات محددة - خصوصاً قطاعات الطاقة والنقل والصناعات الاستخراجية - بالغة الأهمية.

١١٠ (٦٥) إلا أنه ما لم تكن السياسات الصناعية مُكمّلة بسياسات أخرى، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة وسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والمنافسة، فقد لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة، بل إنها قد تفضي إلى إحداث المزيد من التشوهات. وسيكون لسياسات الاقتصاد الكلي أيضاً، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، تأثير قوي على وتيرة واتجاه التغيرات الهيكلية في العديد من البلدان النامية. ويضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الأسواق صغيرة جداً أو إذا كانت المنافسة في أسواق المدخلات مشوهة، فإن ذلك يفضي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين. وبالتالي فإن تحقيق الاتساق فيما بين السياسات الصناعية وسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والمنافسة وغير ذلك من السياسات يعتبر أمراً ذا أهمية حاسمة.

١١١ (٦٦) ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية لدعم التنمية القوية والمستدامة والشاملة، في معظم البلدان النامية، وجود روابط وثيقة بالاقتصاد الدولي يعزز بعضها بعضاً عن طريق

زيادة التجارة الدولية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مجموعة من الفوائد المحتملة من حيث المكاسب في الكفاءة، وانخفاض تكاليف المدخلات، وزيادة الإنتاجية. وهذه الروابط تترع إلى التغيير مع تزايد تطور الشركات المحلية وحجمها. وفي العديد من البلدان، يتوقف تحقيق هذه الفوائد على الديناميات التنافسية ضمن سلاسل القيمة العالمية. ونتيجة لذلك، ومن أجل زيادة المشاركة في التجارة الدولية، تحتاج البلدان النامية إلى زيادة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوافق مع أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية ويسهم في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتدريب قوة عمل ماهرة.

١١٢ (٦٧) ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر وجود مناخ استثماري مستقر ويمكن التنبؤ به. ومن بين العناصر المطلوبة (أ) وجود أطر قانونية وتنظيمية قوية؛ و(ب) الإنفاذ المتسق للعقود ووجود آليات فعالة لتسوية المنازعات؛ و(ج) المعاملة العادلة والمنصفة؛ و(د) توفر سبل الحماية القوية للملكية الفكرية؛ و(هـ) توفر وسائل كفؤة لإنشاء المشاريع وتشغيلها وتصفيتهما؛ و(و) توفر سبل انتصاف فعالة للمستثمرين.

١١٣ (٦٨) وتثير حقوق الملكية الفكرية، من بين هذه العناصر، بعضاً من أكثر الشواغل صعوبة بالنسبة لوضعي السياسات في البلدان النامية. وتشكل حقوق الملكية الفكرية مصدراً للربوع، يكون مبرراً بقدر ما تكون الفوائد المحققة، من حيث تشجيع الابتكار الحقيقي، أكبر من التكاليف المتكبدة نتيجة لارتفاع الأسعار وتقييد إمكانية الوصول، ثم إن هناك حدوداً واضحة للوقت الذي تتوفر فيه. وتُبدل جهود مستمرة أيضاً لتقوية الضمانات وأوجه المرونة في النظام العالمي للملكية الفكرية، ولا سيما عن طريق ترتيبات الاستيراد المتوازنة والترخيص الإلزامي. ومع ذلك، فقد نزع إطار الملكية الفكرية العالمي الحالي إلى حمل أنشطة البحث والتطوير على الاتجاه نحو التكنولوجيات التي توفر عوائد سوقية كبيرة، خصوصاً في البلدان المتقدمة، بدلاً من تلك التي تحقق أكبر قدر من الفوائد الاجتماعية أو تلي احتياجات البلدان النامية.

١١٤ (٦٩) وثمة اعتراف عام بأن النمو الاقتصادي لا يكفي لضمان تحقيق نتائج التنمية الشاملة والمستدامة. فأساس تحقيق التنمية الشاملة يكمن في الروابط المؤسسية والسياساتية التي تكفل أن يؤدي النمو إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، بينما تدعم التنمية الاجتماعية النمو الاقتصادي. وقد أضافت الأهداف الإنمائية للألفية غايات الحد من الفقر وخلق فرص العمل والأهداف الاجتماعية إلى جدول السياسات الدولي وأظهرت الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد لتمويل الاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية الاجتماعية وشبكات الأمان إلى جانب إقامة شراكات جديدة للتعجيل بوتيرة التقدم في مجال التنمية البشرية. ثم إن المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية إلى ما بعد الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥ سيتطلب تطويراً لأهداف التنمية لمعالجة المؤشرات والحقائق الاقتصادية.

باء - دور الأونكتاد

١١٥ (١٢١) تشكل تعبئة جميع الموارد، إلى جانب استخدامها لأغراض الإنتاج، عنصراً حاسماً لتمكين القطاع الخاص من المساعدة في تحقيق المزيد من الرخاء والرفاه. وينبغي للأونكتاد، من خلال أركان عمله الثلاثة، أن يُسهم في بلوغ هذه الغاية، بطرق منها ما يلي:

(أ) إجراء بحوث موجهة نحو السياسة العامة، وأن يُجري حواراً سياسياً ويقدم مساعدة تقنية تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في تصميم استراتيجياتها وسياساتها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها وضع أطر تنظيم الاستثمار المناسبة التي تتوافق مع أهداف تنميتها الوطنية. وهذا يجب أن يشمل معالجة القضايا الرئيسية والناشئة في مجال الاستثمار؛

(ب) المساعدة في زيادة تدعيم تطوير القطاع الخاص، بوسائل منها تقديم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن كيفية إدماج بناء القدرات الإنتاجية في صلب سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، ووضع مؤشرات لبناء القدرات الإنتاجية. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، ووضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى زيادة مشاركتها الفعالة في سلاسل الإمداد العالمية؛

(ج) استكشاف أفكار وسياسات جديدة لتشجيع تنويع الصادرات كوسيلة لتعزيز النمو والتنمية الشاملين، بما في ذلك التنويع إلى قطاعات تتصل بالاقتصاد الإبداعي وتحقيق المزيد من القيمة المضافة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يبحث مختلف الخيارات الاستراتيجية لتنويع صادرات البلدان النامية بمختلف مراحل تحولها الهيكلي؛

(د) الاستمرار في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في التشجيع على تنظيم المشاريع المحلية، وإدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر والأفراد في القطاع المالي النظامي، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق، تدريب منظمي المشاريع؛

(هـ) البحث في مجال الحوكمة، بجميع أبعادها، بغية مساعدة البلدان الشريكة على تقوية قدراتها المؤسسية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار، والبناء على ما يتصل بذلك من مبادرات تتعلق بالشفافية في هذه المجالات؛

(و) تعزيز بحوثه وتحليلاته السياساتية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية جعل القدرات في هذه المجالات أداة لدعم برنامج التنمية الوطني، ومساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها التنافسية، وتوليد فرص العمل، والحد من الفقر، وتعزيز الجهود التي يبذلها البلد من أجل تنويع صادراته؛

(ز) التشجيع على وضع مجموعة ترتيبات أكثر توازناً لضمان أن يصبح الوصول إلى التكنولوجيا جزءاً من عملية عولمة أكثر شمولاً تكون التنمية محورها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير دولية دعماً للتطور التكنولوجي في البلدان النامية.

١١٦ (١٢١) وينبغي أيضاً للأونكتاد:

(أ) أن يؤدي دوراً رئيسياً في مجالات البحث والتحليل وصياغة السياسات بهدف تطوير وتطبيق التكنولوجيا الخضراء، فضلاً عن بناء القدرات المحلية ذات الصلة؛

(ب) أن يضطلع بأنشطة بحث وتحليل وتعاون تقني فيما يتعلق بتحديد ونشر أفضل الممارسات السياساتية الدولية في تشجيع نقل التكنولوجيا وغير ذلك من جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاستثمار والتنمية، بما يتوافق مع البرنامج الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكما أُنفق عليه في برنامج عمل اسطنبول، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً بوسائل منها تقديم الدعم لها في تحليل الفجوات والقدرات من أجل الاستفادة من المركز الدولي المقترح للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) أن يقوم، في إطار ما يضطلع به من عمل في مجال النقل ولوجستيات التجارة، بتعزيز بحوثه وتحليلاته السياساتية وتعاونه التقني من أجل مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات التي تواجهها في تحسين نظم وروابط النقل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات اللوجستية وأمن سلاسل الإمداد، وتصميم السياسات الداعمة لنظم النقل المستدامة من الناحية البيئية.